EUROJUST

إرشادات لتحديد "الولاية القضائية التي ينبغي أن تتولى المقاضاة"

تم التنقيح في عام ٢٠١٦

إرشادات لتحديد "الولاية القضائية التي ينبغي أن تتولى المقاضاة"

الجزء الأول: معلومات أساسية

أدت الزيادة في الجرائم العابرة للحدود مع مرور السنوات إلى مزيد من القضايا التي جعلت فيها الدول الأعضاء الولاية القضائية، بموجب تشريعاتها المحلية، تتولى المقاضاة وتنظر في هذه القضايا أمام المحاكم.

دأبت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) منذ إنشائها ووفقًا لولايتها، على معالجة مسألة الولاية القضائية الأنسب للمقاضاة في القضايا العابرة للحدود التي قد تكون إجراءات التقاضي فيها قد تمت في ولايتين أو أكثر من الولايات القضائية.

لمنع نزاعات التقاضي التي يمكن أن تنتج عن انتهاك مبدأ *عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين* ودعم تسويتها، ولضمان تطبيق الممارسات الأكثر فعالية فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية في الاتحاد الأوروبي، نشرت يوروجست في عام ٢٠٠٣ *إرشادات لتحديد "الولاية القضائية التي ينبغي أن تتولى المقاضاة"*.

تقترح *الإرشادات* عوامل ينبغي أخذها بعين الاعتبار في القضايا التي تتعدد فيها الولايات القضائية. ومنذ اعتماد هذه الإرشادات وهي تشكِّل عناصر مساعدة للسلطات الوطنية المختصة؛ لتحديد الولاية القضائية الأنسب لتولي المقاضاة في القضايا العابرة للحدود.

كما تقدم هذه *الإرشادات* العون لوكالة يوروجست التي قد تقدم المشورة للسلطات الوطنية المختصة في هذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت بعض الدول الأعضاء هذه الإرشادات منذ نشرها كمرجع عند وضعها للتشريعات أو المبادئ التوجيهية الخاصة بها فيما يتعلق بهذا الشأن.

بمراعاة التطورات في منطقة الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي، والتجربة التشغيلية التي اكتسبتها يوروجست على مدار أكثر من عقد من الزمن، واحتياجات الممارسين التي تم الإعراب عنها في عدد من المناسبات، تُصدر يوروجست بموجبه نسخة مُنقَّحة من *الإرشادات* الخاصة بها.

نظرًا لأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لم تضع معايير لتحديد المكان الأنسب للمقاضاة فيما يتعلق بنزاعات الولاية القضائية العابرة للحدود، ونظرًا لعدم وجود صك قانوني "أفقي" للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فإن هذه *الإرشادات* تهدف لتكون أداة مرنة لإرشاد السلطات المختصة وتذكيرها بالعوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار. إذ توفر نقطة بدء مشتركة على أساس ماهية القرار الذي يمكن التوصل إليه، ولا تشكِّل هذه *الإرشادات* قواعد ملزمة، ولا تمس القوانين الوطنية والأوروبية والدولية المعمول بها.

يُقصَد بـ "السلطات القضائية" في هذه *الإرشادات* الإشارة للقضاة أو المُدَّعين أو أي سلطات أخرى مختصة، بما يتوافق مع القانون الدولي.

الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي

تأخذ *الإرشادات* في الاعتبار الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي ذي الصلة، ولا سيما:

- القرار الإطاري JHA/٩٤٨/٢٠٠٩ المؤرَّخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لعام ٢٠٠٩ بشأن منع نزاعات ممارسة الولاية القضائية في الإجراءات الجنائية وتسويتها الذي يُعَدّ حاليًا الصك الأوروبي الوحيد المُخصَّص لهذه المسألة. فهو يتوخى إعداد آلية للمشاورات المباشرة بين السلطات المختصة لتحقيق حل فعال، وتجنب أي عواقب سلبية تنشأ عن إجراءات قضائية متوازية. وقد أُشير في التمهيد (الاعتبار ٩) إلى بعض العوامل ذات الصلة التي ينبغي للسلطات المختصة أن تأخذها في الاعتبار، بما يشمل تلك الواردة في إرشادات يوروجست لعام ٢٠٠٣.
- صكوك قانونية أخرى في مجال المسائل الجنائية، ولا سيما النصوص ذات الصلة بأنواع الجريمة المُحدَّدة مثل القرار الإطاري JHA/٤٧٥/٢٠٠٢ المؤرَّخ ١٣ حزيران/يونيو لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة الإرهاب (المادة ٩) والقرار الإطاري JHA/٨٤١/٢٠٠٨ المؤرَّخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الجريمة المُنظَّمة (المادة ٧)، وهي تتضمن أحكامًا تشير إلى العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار؛ بهدف تركيز الإجراءات القضائية في دولة عضوة واحدة، بينما يمكن أن تتولى أكثر من دولة من الدول الأعضاء المقاضاة بصورة صحيحة على أساس الوقائع نفسها.
- الأحكام ذات الصلة بمساعدة يوروجست في تيسير التعاون والتنسيق بين السلطات الوطنية بما يشمل:
  - المادة ٨٥(١)(ج) من المعاهدة المنظِّمة لعمل الاتحاد الأوروبي؛
  - والمواد ٦ و٧ (توصيات يوروجست وآراؤها غير الملزمة) و١٣(٧) (التزام الدول الأعضاء بإخطار وكالة يوروجست في حالة نشوء نزاعات بشأن الولاية القضائية أو احتمالية نشوئها) من قرار المجلس JHA/١٨٧/٢٠٠٢ بشأن إنشاء يوروجست، بصيغته المعدلة بقرار المجلس JHA/٤٢٦/٢٠٠٩؛
  - والمادة ١٢ والاعتبارات ٤، و٩، و١٠، و١٤ من القرار الإطاري JHA/٩٤٨/٢٠٠٩؛
  - والمادة ٧ من القرار الإطاري JHA/٨٤١/٢٠٠٨.

الجزء الثاني: الإرشادات العملية

المبادئ الأساسية

- "*عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين*" مبدأ أساسي من مبادئ القانون الجنائي التي تُنظَّم على المستويات الوطنية والأوروبية والدولية، ووفقًا له ينبغي ألا تتم محاكمة المُدَّعى عليه لأكثر من مرة واحدة عن نفس الفعل الإجرامي، بغض النظر عما إذا كانت المحاكمة الأولى قد أسفرت عن الإدانة أم البراءة.

تتمثل المصادر القانونية الأساسية لهذا المبدأ، ضمن منطقة الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي، في المواد من ٥٤ إلى ٥٨ من الاتفاقية المنفذة لاتفاق شنغن (CISA) والمادة ٥٠ من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي التي يجب تفسيرها في ضوء السوابق القضائية ذات الصلة بمحكمة العدل بالاتحاد الأوروبي. (للحصول على نظرة عامة على السوابق القضائية لمحكمة العدل بشأن مبدأ عدم *جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين*، *انظر* مستند يوروجست: "مبدأ عدم *جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين* في الشؤون الجنائية فيما يتعلق بالسوابق القضائية لمحكمة العدل بالاتحاد الأوروبي".)

تلتزم هذه *الإرشادات* التزامًا تامًا وتؤيد بالكامل مبدأ عدم *جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين*.

- بما يتماشى مع القرار الإطاري JHA/٩٤٨/٢٠٠٩ (الاعتبار ١٢)، تدعم هذه *الإرشادات* بالكامل فكرة أنه في إطار المنطقة المشتركة للحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي ينبغي اعتبار مبدأ الملاحقة القضائية الإلزامية الذي يحكم قانون الإجراءات الجنائية في العديد من الدول الأعضاء مبدأً مُستوفًى عندما تضمن أي من الدول الأعضاء الملاحقة القضائية الجنائية لجريمة جنائية مُعيَّنة.
- لكل قضية فرادتها الخاصة، وبالتالي فأي قرار يُتَّخَذ بشأن مكان المقاضاة الأنسب للولاية القضائية يجب أن يستند إلى وقائع كل قضية على حدة، وإلى مزاياها. وينبغي أن تؤخَذ جميع العوامل التي يُعتقَد أنها ذات صلة بعين الاعتبار، بما يحقق مصلحة العدالة على النحو الأمثل.
- عند الوصول إلى قرار، يجب أن توازن السلطات القضائية بعناية وإنصاف بين جميع العوامل، سواء المؤيدة لبدء الملاحقة القضائية في كل ولاية قضائية أو المعارضة لها.
- لا يقتصر تحديد السلطات القضائية على الولايات القضائية التي يكون من الممكن المقاضاة فيها فحسب، بل يشمل أيضًا تلك التي يكون النجاح في الملاحقة القضائية فيها احتمالًا واقعيًا.
- ينبغي للسلطات القضائية كجزء من مناقشاتها المتعلقة بحلّ هذه القضايا استكشاف جميع الإمكانات التي تقدمها المعاهدات الدولية وصكوك الاتحاد الأوروبي الحالية؛ من أجل، على سبيل المثال، الحصول على الأدلة عبر الحدود، أو نقل الإجراءات القضائية، أو تسليم الأشخاص.
- يجب أن يكون القرار دائمًا عادلًا ومستقلًا وموضوعيًا، ويجب أن يُتَّخَذ بما يراعي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، مع ضمان حماية الضمانات الإجرائية لأي مُدَّعَى عليه أو مُدَّعَى عليه محتمل.

ماذا ينبغي فعله؟

- بمجرد اكتشاف وجود إجراءات قضائية متوازية، يجب أن تتواصل السلطات المختصة بالدول الأعضاء فيما بينها. ويمكن للشبكة القضائية الأوروبية (EJN) في إطار ولايتها مساعدة السلطات المختصة، *على سبيل المثال*، من خلال تسهيل التواصل وتحديد تفاصيل السلطات المختصة التي ينبغي التواصل معها، والحصول على هذه التفاصيل.
- كخطوة تالية، ينبغي للسلطات المختصة المعنية بدء التعاون وتنسيق إجراءاتها لتجنب إهدار الموارد، أو ازدواجية العمل، أو خطر انتهاك مبدأ عدم *جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين*. وفي أغلب الأحوال، ينجح الحوار والثقة المتبادلة والتنسيق بين السلطات المختصة في إيجاد حل.
- عند تنسيق الإجراءات القضائية المتوازية، يجب أن تراعي السلطات المختصة التعامل مع جميع الملاحقات القضائية في ولاية قضائية واحدة، بشرط أن يكون ذلك ممكنًا من الناحية العملية، مع مراعاة التأثير الذي قد ينجم عن مقاضاة بعض المُدَّعَى عليهم في أي ولاية قضائية على أي محاكمة في ولاية قضائية ثانية أو ثالثة. ويجب بذل جميع الجهود لمنع تقويض إحدى الملاحقات القضائية لملاحقة قضائية أخرى.
- ينبغي الوصول إلى القرار المتعلق بمكان المقاضاة في أقرب وقتٍ ممكن في عملية التحقيق أو الملاحقة القضائية، وبالتشاور الكامل مع جميع السلطات ذات الصلة في كل ولاية قضائية.
- تُعَدّ يوروجست في موضع متميز يخوّلها من تقديم المساعدة للسلطات المعنية، فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى التعاون وإيجاد الحلول، في أي وقت وفي جميع الخطوات السابقة، ويتيح لها كذلك تحديد القضايا المُعلَّقة في الدول الأعضاء التي قد تنشأ فيها هذه النزاعات (*انظر* أدناه).

العوامل الأساسية

ينبغي مراعاة عدد من العوامل عند اتخاذ قرار بشأن الولاية القضائية التي تجب المقاضاة فيها. من شأن جميع هذه العوامل التأثير على القرار النهائي، لذا ستختلف الأولوية والثقل المُقدَّمين لأيٍّ من هذه العوامل في كل قضية.

بعض العوامل التي ينبغي مراعاتها:

الإقليمية

ينبغي إجراء افتراض أوَّلي بأنه، إن أمكن، ينبغي للمقاضاة أن تتم في الولاية القضائية التي وقعت فيها أغلب الجرائم أو الجزء الأهم منها، أو التي تم تكبد أغلب الخسائر فيها أو الجزء الأهم منها. لذا فينبغي أن يُؤخَذ في الاعتبار على النحو الواجب كل من البعدَيْن الكمي ("الغالبية") والنوعي ("الجزء الأهم") على حدٍّ سواء.

مكان المشتبَه به (بهم)/المتهم (المتهمين)

يمكن أخذ عدد من العوامل في الاعتبار فيما يتصل بهذا العامل، مثل:

- المكان الذي وُجِد فيه المشتبَه به/المتهم؛
- جنسية المشتبَه به/المتهم أو مكان إقامته المعتاد؛
- الصلات الشخصية القوية المحتملة بإحدى الدول الأعضاء أو المصالح المهمة الأخرى للمشتبَه به/المتهم؛
- احتمالية تأمين استسلام المشتبَه به/المتهم أو تسليمه لولاية قضائية أخرى؛
- احتمالية نقل الإجراءات القضائية للولاية القضائية التي يوجَد بها المشتبَه به/المتهم.

في الأوضاع التي يمكن فيها تحديد العديد من المُدَّعى عليهم، لا يكون عددهم هو المهم فحسب، بل أيضًا أدوارهم في ارتكاب الجريمة ومواقعهم ذات الصلة. ومرة أخرى، فإن البُعديْن الكمي والنوعي مهمان.

ينبغي لتقييم هذه العناصر أن يأخذ في الاعتبار أيضًا جميع صكوك الاتحاد الأوروبي القانونية المعمول بها، ولا سيما تلك المتصلة بمبدأ الاعتراف المتبادَل. إذ يمكن لتطبيق هذه العناصر أن يؤثر على تقييم هذا العامل، مما يؤثر بالتالي على القرار النهائي بشأن مكان الملاحقة القضائية. على سبيل المثال، فإن تطبيق القرار الإطاري بشأن الاعتراف المتبادَل بالأحكام التي تفرض عقوبات سالبة للحرية (JHA/٩٠٩/٢٠٠٨)، بالاقتران مع القرار الإطاري بشأن أوامر إلقاء القبض الأوروبية (JHA/٥٨٤/٢٠٠٢) قد يجعل مكان المشتبَه به/المتهم معيارًا ذا أهمية ثانوية؛ لأن الشخص المحكوم عليه قد يُنقَل في مرحلة لاحقة إلى دولة أخرى من الدول الأعضاء؛ لقضاء العقوبة السالبة للحرية.

توفر الأدلة ومقبوليتها

لا يمكن للسلطات القضائية ملاحقة القضايا إلا باستخدام أدلة موثوقة وذات مصداقية ومقبولة. ويجب أن يُؤخَذ في الاعتبار مكان الأدلة وتوفرها بصورة سليمة

إلى جانب مقبوليتها وقبولها من جانب المحكمة. ويُؤخَذ في الاعتبار كذلك كمية الأدلة ونوعيتها في الدول الأعضاء المعنية، رغم أنه من الممكن أن يُتوقَّع أن يسهل إطار العمل القانوني الذي قدَّمه أمر التحقيق الأوروبي (التوجيه EU/٤١/٢٠١٤) جمع الأدلة عبر الحدود.

الحصول على أدلة من الشهود والخبراء والضحايا سيكون على السلطات القضائية أن تأخذ في الاعتبار احتمالية الحصول على أدلة من الشهود والخبراء والضحايا، بما في ذلك، إن لزم، إتاحة الفرصة لهم للسفر لولاية قضائية أخرى؛ لتقديم هذه الأدلة. كما يجب مراعاة احتمالية الحصول على الأدلة الموجودة لديهم بصورة كتابية أو بطرقٍ أخرى، كأن يكون ذلك عن بُعد، عن طريق الهاتف، أو من خلال الاجتماع عن بُعد عبر الفيديو.

حماية الشهود

يجب أن تسعى السلطات القضائية دائمًا إلى ضمان عدم تعرض الشهود أو مَن يقدمون المساعدة في عملية الملاحقة القضائية للخطر. عند اتخاذ قرار بشأن الولاية القضائية للملاحقة القضائية، قد تتضمن العوامل التي ينبغي مراعاتها على سبيل المثال، احتمالية إمكانية تقديم إحدى الولايات القضائية لبرنامج حماية الشهود، مع عدم وجود مثل هذه الإمكانية في ولاية قضائية أخرى.

مصالح الضحايا

وفقًا للتوجيه EU/٢٩/٢٠١٢ بشأن حقوق الضحايا، يجب أن تأخذ السلطات القضائية في الاعتبار المصالح المهمة للضحايا، بما يشمل حمايتهم، وما إذا كانوا سيتضررون في حالة إجراء أي مقاضاة في ولاية قضائية بدلًا من أخرى. وقد يتضمن مثل هذا الاعتبار احتمالية مطالبة الضحايا بالتعويض.

مرحلة الإجراءات

ينبغي مراعاة مرحلة تطور الإجراءات الجنائية في الدول الأعضاء المعنية. فعندما يكون تحقيق ما في مرحلة متقدمة بالفعل في ولاية قضائية واحدة، قد لا يكون من المناسب نقل القضية لولاية قضائية أخرى.

مدة الإجراءات

بينما يجب ألا يكون الوقت هو العامل الحاسم في تحديد الولاية القضائية التي ينبغي أن تتولى المقاضاة، فينبغي للسلطات القضائية عند موازنة العوامل الأخرى أن تراعي المدة الزمنية التي سيتم استغراقها للانتهاء من الإجراءات في ولاية قضائية مُعيَّنة (*"تأخير العدالة هو إنكار للعدالة"*).

المتطلبات القانونية

يجب أن يُؤخَذ بعين الاعتبار إطار العمل القانوني القائم، بما يشمل الالتزامات والمتطلبات المفروضة في كل ولاية قضائية، إلى جانب التأثيرات المحتملة للقرار بالمقاضاة في ولاية قضائية بدلًا من غيرها، والنتائج المحتملة في كل ولاية قضائية. ورغم ذلك، ينبغي ألا تقرر السلطات القضائية

المقاضاة في ولاية قضائية بدلًا من غيرها، لمجرد تجنب الامتثال للالتزامات القانونية التي تنطبق في ولاية قضائيةٍ ما ولا تنطبق في أخرى.

صلاحيات إصدار الأحكام

رغم أنه يجب ضمان أن تعكس العقوبات المحتملة خطورة الفعل الإجرامي الذي يخضع للمقاضاة، يجب ألا تسعى السلطات القضائية للمقاضاة في ولاية قضائية ما؛ لأن العقوبات المحتملة المتاحة فيها أعلى من العقوبات المحتملة في ولاية قضائية أخرى. وبالمثل، فإن الصلاحيات ذات الصلة لإصدار الأحكام للمحاكم في الولايات القضائية المختلفة يجب ألا تكون عاملًا حاسمًا في تقرير الولاية القضائية التي ينبغي إجراء المقاضاة فيها.

عائدات الجريمة

ينبغي مراعاة الصكوك القانونية الأوروبية والدولية المعمول بها، ولا سيما صكوك الاعتراف المتبادل لدى الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتجميد والمصادرة، عند تقييم الصلاحيات المتاحة لتقييد عائدات الجريمة واستردادها وحجزها ومصادرتها. ورغم ذلك ينبغي ألا تقرر السلطات القضائية المقاضاة في ولاية قضائية ما بدلًا من أخرى، لمجرد أن هذه المقاضاة قد ينتج عنها استرداد فعال لعائدات الجريمة.

التكاليف والموارد

بينما يجب أن تظل السلطات القضائية واعية بشأن التكاليف والموارد، فيجب ألا تكون تكاليف الملاحقة القضائية لقضيةٍ ما أو تأثيرها على موارد أحد مكاتب المقاضاة عاملًا في تقرير ما إذا كان يجب مقاضاة قضيةٍ ما في ولاية قضائية مُعيَّنة بدلًا من أخرى، ما لم تكن جميع العوامل الأخرى متوازنة بالتساوي.

أولويات الدول الأعضاء

يجب ألا ترفض السلطات القضائية قبول مقاضاة قضية ما في ولايتها القضائية؛ لأنها لا تُعتبَر أولوية في دولتها العضوة.

دعم يوروجست

- يجوز للسلطات القضائية المعنية أن تطلب في أي وقت مساعدة يوروجست.

- ويمكن ليوروجست في إطار ولايتها، ويُفضَّل في مرحلة مبكرة، أن تساعد في تسهيل الاتصالات والمشاورات الأولية بين السلطات المختصة، وتنسيق إجراءاتها، والتشجيع على تبادل المعلومات فيما بينها، وتيسير ذلك؛ للحصول على صورة كاملة للقضايا، وضمان التطبيق السلس لصكوك التعاون القضائية، وتوضيح الروابط بين الأجزاء المختلفة للشبكات الجنائية، وتيسير القرارات اللاحقة بشأن الولاية القضائية التي ينبغي أن تتولى المقاضاة. وفي القضايا التي لم تشارك فيها يوروجست بعد، ولم تتمكن السلطات المختصة من الوصول إلى توافق في الآراء بشأن أي حل فعال في سياق المشاورات المباشرة الواردة في القرار الإطاري JHA/٩٤٨/٢٠٠٩، تُحال المسألة، عند الاقتضاء، إلى يوروجست من خلال سلطة مختصة معنية.

- يمكن ليوروجست أن تكشف مبكرًا عن الإجراءات المتوازية، وتوفر مسبقًا دعمها للسلطات الوطنية، وذلك بفضل المعلومات بشأن القضايا التي نشأ عنها، أو من المحتمل أن ينشأ عنها، نزاعات بشأن الولاية القضائية التي تم الحصول عليها من الدول الأعضاء بالامتثال لقرار مجلس يوروجست.

- يمكن للسلطات المختصة بالدول الأعضاء المعنية، في اجتماعات التنسيق التي تنظمها يوروجست، أن تجتمع وتناقش المسائل المطروحة بدعم من الأعضاء الوطنيين. بالإضافة إلى ذلك، يجوز استخدام فرق التحقيقات المشتركة كأداة مفيدة لمنع النزاعات بشأن الولاية القضائية وحلها؛ إذ يمكن للسلطات المختصة، في إطار عمل فرق التحقيقات المشتركة، أن تتفق أيضًا على الولاية القضائية التي ينبغي المقاضاة فيها، وعن الجرائم التي يتم فيها ذلك.

- علاوةً على ذلك، يمكن ليوروجست من خلال الأعضاء الوطنيين بها (على نحوٍ فردي أو جماعي) أو بصفتها هيئة، أن تصدر توصيات وآراءً غير ملزمة تطلب فيها من السلطات المختصة قبول أن تتبوأ إحداها موضعًا أفضل للتحقيق أو إجراء المقاضاة بشأن أفعال مُعيَّنة.

هذه *الإرشادات* متاحة متاحة على موقع يوروجست الإلكتروني وستظل كذلك عبر الإنترنت بجميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي.

تم توفير الترجمة باللغة العربية بمبادرة من مشروع يوروميد للعدالة، وتم الانتهاء منها في عام 2026

The Arabic translation was provided through an initiative of the EuroMed Justice Project and was completed in 2026.

Eurojust, Johan de Wittlaan 9, 2517 JR The Hague, The Netherlands
www.eurojust.europa.eu • info@eurojust.europa.eu • +31 70 412 5000
Follow Eurojust on X, LinkedIn and YouTube @Eurojust

PDF: Catalogue number: QP-04-17-737-AR-N • ISBN: 978-92-9404-487-7 • DOI: 10.2812/7242002

Eurojust is an agency of the European Union

© Eurojust, 2016. Reproduction is authorised provided the source is acknowledged.